وزير التربية لـ«الوطن»: الجريمة غير تربوية وهي جنائية «بحتة» والقضاء صاحب الولاية عليها

«الداخلية» قبضت على قاتل مدير المدرسة في حماة

| محمود الصالح

أعلنت وزارة الداخلية، مساء أمس إلقاءالقبض على قاتل مدير مدرسة عبد المعين قطرميز في حماة عبد العزيز القاسم، وذلك من خلال المتابعة والتحري الدقيق والتنسيق بين الشرطة والأمن الجنائي.

وكان مدير مدرسة عبد المعين قطرميز قد تعرض لثلاث طعنات خلال وجوده في المدرسة بعد انتهاء أعمال امتحانات يوم الخميس الماضي، من قبل شاب لا علاقة له بقطاع التربية، ولاذ بالفرار، وتم إسعافه لمشفى المركز الطبي في حماة، وتلقى العلاج اللازم، وبسبب وجود بعض الاختلاطات ومنها نقص الأكسجة توفي القاسم صباح أمس.

وبحسب ما نشرته الوزارة على صفحتها الرسمية «فيسبوك» أنه من خلال المتابعة والتحري الدقيق وبالتنسيق بين قسم الشرطة المذكور وفرع الأمن الجنائي تمكنت دوريات فرع الأمن الجنائي بحماة من إلقاء القبض على القاتل وتبين أنه يدعى(غازي.م) تولد٢٠٠١م وبالتحقيق المبدئي معه اعترف بإقدامه على دخول المدرسة بقصد قتل المغدور حيث قام بطعنه عدة طعنات ما أدى لوفاته، مؤكدة أن التحقيقات مازالت مستمرة لكشف ملابسات الحادثة

من جهته بين وزير التربية دارم طباع أن الجريمة التي حدثت في مدرسة عبد المعين قطرميز في حماة وراح ضحيتها مدير المدرسة، هي جريمة جنائية بحتة، وليس لها أي بعد تربوي، ولم يكن فيها القاتل من الطلاب أو القطاع التربوي.

وأكد طباع في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة التربية قامت بواجبها، لكن فيما يتعلق في الجريمة لا علاقة للتربية بذلك، سوى أن هذه الجريمة ارتكبت في المدرسة بعد نهاية العملية الامتحانية، وبحضور بعض المعلمات من شخص لا علاقة له بقطاع التربية مطلقاً، والأمر الآن بيد القضاء، وهو الذي سيحدد الأسباب والدوافع لهذه الجريمة، ولا يجوز أن نأخذ دور القضاء في هذا الموضوع.

رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس الشعب سمير الخطيب قال في تصريح لـ«الوطن»: هناك تشريعات عامة مطبقة في البلاد، وفي حالة الاعتداء على موظف قائم على رأس عمله، مضيفاً: إن مثل هذه الجريمة بعيدة عن المجتمع السوري وتقاليده وثقافته التي تنظر إلى المعلم نظرة تقدير واحترام، وتشكل هذه الجريمة حالة شاذة يجب قمعها بمنتهى القوة ليبقى المعلم دائماً رمزاً للاحترام والتقدير. منوهاً بأن جميع الشرائع تقدر المعلم وتبجله وتعتبره أساس بناء الإنسان، وهذا يحتاج منا توفير الحصانة والرعاية الخاصة له من خلال مواجهة أي اعتداء لان حصانته تشكل واجباً أخلاقياً ووطنياً.

> رئيس لجنة التربية في مجلس الشعب: سنعمل على إصدار تشريع عاجل يشدد عقوبات الاعتداء على المعلم

ووعد الخطيب الشعب السوري أنه سيدعو في بداية الدورة القادمة لمجلس الشعب في نهاية الشهر الجاري إلى اجتماع استثنائي للجنة التربية والتعليم في المجلس بحضور وزيري التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لوضع تشريع يشدد العقوبة على كل اعتداء مهما كان نوعه يطول الكوادر التربوية سواء العاملة في المدارس منها أم الجامعات لتوفير المزيد من الحماية لهذه الكوادر والإبقاء على القدسية التي يتمتع بها المعلم في مختلف أماكن عمله في وجدان الشعب السوري.

«الوطن» تواصلت مع مشفى المركز الطبي في حماة، وبين المشرف الإداري في المركز إبراهيم كيلاني أن سبب الوفاة المباشر كان توقف القلب والتنفس والسبب غير المباشر كان وجود صدمة قلبية.

واستنكر محافظ حماة الدكتور محمود زنبوعة في تصريح لـ«الوطن» الاعتداء الإجرامي الذي تعرض له الأستاذ عبد العزيز القاسم مدير مدرسة عبد المعين قطرميز والذي أدى لوفاته متأثراً بجراحه.

ووصف زنبوعة الاعتداء على المعلم بأنه اعتداء على رسالة التعليم وهو سلوك مرفوض.

وكما شدد على أن القانون سيكون هو الرادع لكل شخص يحاول المساس من هيبة الدولة، وإثارة الفوضى وزعزعة الأمن والأمان في المحافظة.

وكان مدير التربية في حماة يحيى منجد قد بين لـ«الوطن» في وقت سابق أن المديرية تتابع الموضوع بكل اهتمام ليأخذ الجاني عقابه عن طريق الشؤون القانونية، حيث تم رفع دعوى قضائية للمحامي العام، لكون الحادثة جرت ضمن حرم المدرسة، وتم تكليف رئيس دائرة الجاهزية بمتابعة الموضوع، والتقصي عن الأسباب التي أدت للحادث بالتنسيق مع فرع الأمن الجنائي في حماة.

وأضاف المنجد: إنه تم إرسال كتاب إلى قيادة الشرطة من أجل تسيير دوريات عن طريق أقسام الشرطة في كل منطقة عند انصراف التلاميذ والطلاب.

أمهات يناشدن بتأمين حليب لأطفالهن في السويداء

نقيب صيادلة السويداء لـ«الوطن»: لا يوجد أي نوع حليب منذ أكثر من شهر!

| السويداء– عبير صيموعة

أدى فقدان حليب الأطفال خلال الأيام القليلة الماضية وعجز الأهالي عن تأمين أي نوع منه إلى لجوء الأمهات إلى وسائل التواصل الاجتماعي برسائل مناشدة يتساءلن عن أي صيدلية أو مستودع للأدوية يستطع تأمين أي عبوة ومن أي نوع وبأي سعر لتعزز من تلك الرسائل مناشدات الكثيرين من الأهالي بضرورة التحرك السريع من الجهات المعنية بتأمين الحليب، وإلا فإن كثيراً من الأطفال قد دخلوا في مرحلة حرجة من سوء التغذية التي يتوجب معها دق ناقوس الخطر.

نقيب الصيادلة السويداء أسد الأشقر أكد على وجود إشكالية حقيقية في تأمين حليب الأطفال على مستوى المحافظة ضمن المستودعات والصيدليات على حد سواء، عازياً السبب إلى تذبذب أسعار الصرف وعدم توريد المادة من المستوردين فضلاً عن أجور النقل على حد قوله.

وخلال تجول «الوطن» على عدد كبير من صيدليات المحافظة ومستودعات الأدوية ضمنها رصدت فقداناً تاماً لجميع الأنواع من علب حليب الأطفال، حيث أشار الصيادلة إلى أن الإشكالية تخطت أربعة أسابيع من انقطاع المادة وعدم تزويدهم بها مؤكدين مراجعة الأهالي يومياً طلباً للمادة مع عجزهم عن تأمين مطالب الأهالي ولو بالحد الأدنى، إضافة إلى عدم وجودها في كل المستودعات جراء عدم قيام الموردين بتأمين المادة.

علما أنه وبحسب ما أشار إليه الصيادلة فالأهالي يطلبون منهم تأمين عبوات الحليب بأي سعر كان ولو عن طريق التهريب الأمر الذي يؤكد بالمطلق أن أجور النقل لا علاقة لها بتأمين المادة لأن الأهالي ممن راجعوا الصيدليات كان همهم الوحيد تأمين الحليب لأطفالهم الذين باتوا يعانون الجوع والمرض وسوء التغذية ولم تعد تعنيهم مسوغات فقدان المادة تحت مسوغات عدم وجودها لدى الموردين بسبب عدم ثبات أسعار الصرف لأن القضية باتت قضية حياة أو موت لأطفالهم، مطالبين الجهات المعنية كافة بضرورة إيجاد حل فوري وسريع لقضية تأمين الحليب من دون وضع أي مسوغات لأن الوضع لم يعد يحتمل.

كما أشار أصحاب مستودعات الأدوية لـ«الوطن» إلى مطالبتهم المتكررة بتأمين حليب الأطفال على وجه السرعة بعد فقدانه لأكثر من شهر ضمن مستودعاتهم، مؤكدين أن جميع الصيادلة والأهالي ممن أصابهم اليأس والإحباط من الواقع المتردي يطلبون منهم تأمينها ولو عن طريق التهريب وبطرق غير قانونية أمام عجز الفريق المختص عن تأمينه بالطرق القانونية.

هذا وسجلت «الوطن» خلال زيارتها لقسم الأطفال في المشفى الوطني في السويداء ازدياد حالات سوء التغذية بين الأطفال المراجعين للقسم وأن كثيراً من الحالات المسجلة من مراجعي القسم في الفترة الأخيرة كانت لحالات سوء التغذية الثانوي والناجم عن أخطاء تغذوية بسبب استعاضة الأمهات عن حليب الأطفال بالحليب الطازج جراء عدم قدرة الأهل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة على تأمين حليب الأطفال الخاص بالشهور الأولى بسبب ارتفاع أسعاره فضلاً عن عدم وجوده.

إضافة ٨٨٠٠ ليرة عند ظهور مبلغ قيمته فوق الـ ٩٠٠٠ ليرة

وأخيراً.. صدور التعرفة الجديدة لتكاسي العاصمة و٦٦٠ ليرة تكلفة فتحة العداد و٧٩٠ ليرة للكم

| فادي بك الشريف

أخيراً أصدرت لجنة تحديد الأسعار قراراً بوضع بدل خدمة سيارات الأجرة «التكاسي» العاملة ضمن المدينة لتصبح ٧٩٠ ليرة للكيلومتر الواحد و٩٦٥٠ ليرة للساعة الزمنية و٦٦٠ ليرة لفتحة العداد و١١٠ ليرات قيمة الضربة على حين أصبحت مسافة الضربة (١٤٠) متراً وزمن الضربة (٤١) ثانية.

ويضاف مبلغ ٥٥٠ ليرة إلى شريحة العداد من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة ومبلغ ١٦٥٠ ليرة إلى شريحة العداد من ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة على حين المبلغ المتراوح بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ ليرة يضاف إليه ٣٣٠٠ ليرة وفي حال ظهرت شريحة العداد من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ليرة يجب على الراكب إضافة مبلغ ٦٦٠٠ ليرة وعند ظهور مبلغ قيمته فوق ٩٠٠٠ يضاف إليه مبلغ ٨٨٠٠ ليرة.

ويأتي هذا القرار في الوقت الذي ازدادت فيه شكاوى المواطنين حول عدم التزام سيارات «التكسي» بأي قرارات ضاربة عرض الحائط بالتعرفات الرسمية الصادرة عن المحافظة، لتتقاضى أجوراً تزيد لـ١٠ أضعاف عن القرار الصادر، بحجج ومبررات ترتبط بتأخر مدة وصول رسالة البنزين، إضافة إلى التكاليف الكبيرة للصيانة والإصلاح، بينما تؤكد المحافظة دوماً ضرورة الشكوى عن أي مخالفة تصادف المواطن ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

> مسؤول في محافظة دمشق لـ«الوطن»: البدء خلال الفترة القادمة بتطبيق الـ«GPS» على سيارات الأجرة بعد تطبيقه على وسائط النقل العام

هذا وتضمن قرار اللجنة تكليف الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات «السورية للشبكات» فرع دمشق في منطقة نهر عيشة تعديل عدادات سيارات الأجرة «التكاسي» خلال مدة أقصاها مئة يوم من تاريخ صدور القرار واستيفاء غرامة قدرها ١٠ آلاف ليرة سورية عن كل تخلف عن تعديل العداد حتى نهاية الفترة المذكورة سابقاً.

كما تضمن القرار تكليف فرع مرور دمشق طباعة لصاقات بنوعيها (العداد معدل) توضع على الزجاج الأمامي بعد التعديل ولصاقة توزع على التكاسي مكتوب عليها المبلغ الواجب دفعها من الراكب إضافة إلى المبلغ الظاهر على شاشة العداد الحالي.

وكما أكدت «الوطن» مؤخراً، أصدرت لجنة تحديد الأسعار قراراً بتحديد تعرفة الركوب لوسائل النقل العامة لتصبح ٤٠٠ ليرة للخطوط القصيرة لغاية ١٠ كيلومترات للباصات والميكروباصات السرافيس للراكب الواحد و٥٠٠ ليرة للخطوط الطويلة فوق (١٠) كيلومترات للباصات والميكروباصات والسرافيس.

ونص القرار على وضع لصاقة جديدة على وسائط النقل كافة تحدد فيها التعرفة المذكورة.

وتأتي التعرفة الجديدة استناداً إلى قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمتضمن تعديل التعريفات الكيلومترية المحددة لأجور نقل الركاب بعد تعديل تعرفة سعر ليتر البنزين ومادة المازوت.

وعلى نحو متصل دعت محافظة دمشق المواطنين إلى تقديم شكوى بحق كل سائق لا يتقيد بالتعرفة المحددة أو يطالب بزيادة على المبلغ الواجب دفعه على الرقم «١١٥» شكاوى فرع المرور.

وبين، عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية والصناعة المحامي قيس رمضان أن تحديد التعرفة سيتم خلال الأيام القادمة وستوزع اللصاقات المحددة للتعرفة لتوضع على الزجاج الأمامي لوسيلة النقل بشكل ظاهر ومقروء للركاب، بينما يتجاوز عدد التكاسي في دمشق الـ ٢٠ ألف تكسي يشملها قرار التعديل.

في الغضون أكد رئيس فرع السورية للشبكات علي جريش لـ«الوطن» البدء بتعديل العدادات للتكاسي اعتباراً من هذا الأسبوع، علماً أن الفرع مسؤول عن هذا الموضوع من الناحية الفنية.

في السياق، أكد مصدر مسؤول في المحافظة لـ«الوطن» أنه من المقرر أن يبدأ خلال الفترة القادمة تطبيق الـ«جي بي إس» لسيارات «التكسي» العاملة على البنزين، وخاصة بعد إنجاز تطبيق نظام التتبع الإلكتروني لجميع السرافيس والباصات والبولمانات العاملة على المازوت ممن تقدم خدماتها لنقل المواطنين.

مركز زراعي طرطوس بلا غراس زيتون والفلاحون يشتكون

يونس: بعنا ٤٠ ألف غرسة في شهر وهناك إقبال شديد بسبب ارتفاع أسعار الزيت

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

منذ أكثر من شهر وعشرة أيام ومشتل غراس الزيتون في طرطوس التابع لمديرية الزراعة لا توجد فيه غرسة واحدة للبيع رغم الطلب الكبير على شراء الغراس من الفلاحين في معظم أنحاء المحافظة ما دفع بعض المزارعين للسؤال والاتهام والمطالبة، من بينهم المزارع وعضو مجلس المحافظة يونس حمدوش الذي أخبرنا أنه عندما راجع المشتل لشراء غراس في الوقت الذي تم فيه فتح عملية البيع قيل له إن جميع الغراس قد بيعت ولم يبق غراس وقد عاين ذلك بنفسه وعليه فهو يتساءل مستغرباً ومتهماً: متى تم بيع هذه الغراس ولمن بيعت؟ هل للأفراد أم للجمعيات الفلاحية أم لأصحاب المشاتل الخاصة؟

ويتابع: إذا كان الجواب للأفراد فهذا مستحيل لأن غرس الأشجار لم يبدأ بعد عند الفلاحين وإذا كان الجواب للجمعيات الفلاحية فيجب معرفة هذه الجمعيات والاطلاع على مبيعاتها للفلاحين، أما إذا كان الجواب للمشاتل الخاصة فهناك ألف سؤال وسؤال يطرح!

وختم شكواه لنا بالقول: لقد أفادت المشرفة على المشتل بأنه سيتم توريد الغراس من جديد من مشاتل اللاذقية أو حمص وهنا نسأل من سيتحمل أجور النقل هل المديرية أم الفلاح؟ وهل نوعية الغراس تناسب طرطوس؟

بدوره مدير زراعة طرطوس علي يونس بين للموسم الزراعي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ في بداية شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٢٢ بواقع ٢٥ غرسة مثمرة وفق البطاقة الأسرية لكل مزارع يرغب في ترقيع بساتينه وبموجب تنظيم زراعي في الوحدة الإرشادية لإنشاء بستان أشجار مثمرة جديد لكامل المساحة المراد إنشاؤها وفق احتياجات كل دونم وللأعضاء التعاونيين في الجمعيات الفلاحية وفق الطلبات المقدمة في الجمعيات الفلاحية بالأعداد المحددة وبالأسعار المحددة من وزارة الزراعة، وبسبب ارتفاع أسعار زيت الزيتون للموسم الحالي كان الإقبال شديداً لشراء غراس الزيتون وزراعتها ونفدت الكمية المخصصة للبيع البالغة ٤٠ ألف غرسة مع بداية شهر كانون الأول الماضي.

وأضاف: مع بداية عام٢٠٢٣ تم تخصيصنا بكمية ٢٥٠٠٠ غرسة زيتون من محافظة اللاذقية ليتم بيعها في مراكزنا الزراعية وفق السعر المحدد في وزارة الزراعة البالغ ٢٥٠٠ ل.س من دون أي تعديل على هذا السعر وتتحمل مديرية زراعة طرطوس تكاليف نقل الغراس من اللاذقية وإيصالها إلى مركز البيت الزجاجي.

وبعد أن ناقشنا هذا الجواب مع الشاكي عدنا وقلنا لمدير الزراعة: لكن البيع كما علمنا من عضو مجلس محافظة تم على الهوية وبمعدل ١٠٠ شجرة ومن دون تنظيم زراعي ولا أدل على ذلك سوى بيع ٤٠ ألف شجرة خلال شهر واحد!

ثم سألناه: لماذا انتهت كميات غراس طرطوس وبقية المحافظات بقي لديها فائض لتبيعه بطرطوس؟ ولماذا لم تنتج طرطوس مثلاً ١٠٠ ألف غرسة وليس ٤٠ ألفاً فحاجة المحافظة تفوق ١٥٠ ألف غرسة كل عام ومن المسؤول عن ذلك؟

وحول ذلك يجيب رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية زراعة طرطوس أن بيع الغراس المثمرة الجاهزة يتم في مراكز مديرية الزراعة وفق تعليمات الوزارة على البطاقة الأسرية والتنظيم الزراعي وطلبات الجمعيات الفلاحية ولم يتم البيع على البطاقة الشخصية وأن الإقبال على نوع نباتي يحدده سعر المنتج وقت الحصاد وهذا لا يمكن التنبؤ به.

وأضاف: إن خطة إنتاج الغراس مركزية على مستوى القطر حسب الأعداد المطلوبة من وزارة الزراعة وإمكانيات المراكز في كل محافظة ويخصص لكل محافظة عدد من الأنواع لإنتاجه ولا يتم الإنتاج عشوائياً وأكثر من الحاجة تجنباً لهدر المال العام ويتم تبديل وتوزيع الفائض بين المحافظات حسب حاجة كل محافظة والطلب فيها على البيع والأنواع.